

وطلب بخلصمة لائحة الطعن التمييزي قبول الطعن شكلاً لتقييمه ضمن المادة القانونية وفي الموضوع قبول التمييز موضوعاً ونقض القرار المطعون فيه. وبتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٦ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية بموجب كتابه رقم [٢٠٠٩/٤/٢٢] حول التمييز المقدم من النائب العام طلب من خلالها قبول التمييز شكلاً وقوله موضوعاً ونقض القرار المطعون فيه وإجراء المقضى.

الـ

بعد التدقيق في أوراق الدعوى والمداولة قانوناً نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت المتهم :

والظنين :

- ١- إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمتها أمام تلك المحكمة عن التهم التالية: -
جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين [١/٢٢٨ و ٧٠] عقوبات للمتهم.
٢- جنحة حمل وجزارة أداة حادة خلافاً للمادتين [١٥٥ و ١٥٦] عقوبات للمتهم والظنين.
٣- جنحة الذم والقتح والتحقير خلافاً للمواد [١٨٨ و ١٨٩] عقوبات و [١٩٠] عقوبات والظنين.
٤- جنحة التهديد خلافاً للمادة [٣٤٩] عقوبات للظنين .

وتتلخص وقائع هذه القضية بأن المتهم والظنين أبناء عمومته ويعملان على بسطه شاي في منطقة المحرد في مدينة العقبة ويوجد بينهما خلافات سابقة ومستمرة حول العمل بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٨ حصلت مشكلة بين الظنين وشقيق المتهم المدعو حول ذات الموضوع وعندما علم المتهم فكر بالأمر وعقد العزم على قتل الظنين والخلاص منه وأعد لهذه الغاية أداة حادة سكنين وترصد للظنين وفي مساء ذات اليوم ولدى اقتراب الظنين من منزله هجم عليه المتهم وطعنه في ظهره بقوة قاصداً قتله وتبين أن الظنين قد قام بشتم وتحقير المتهم وأشفاكه وقام بتهديدهم بواسطة أداة

واسترواح هوأى في الجهة اليمنى للمصدر حيث وضع له أبواب درفئة لإخراج الماء وقد شككت الإصابة خطورة على حياته وقررت له مدة التعطيل بأسبوعين.

و بتطبيق القانون على الوقائع التي خلصت إليها المحكمة تجد أن الأفعال المادية التي قارفها المتهم / والتي تمثلت بأفهامه على طعنه بسكين أحضرها من الطننين مطبخ منزله طعنتين في أعلى وأسفل الظهر بحيث أحدثت نزفاً دموياً واسترواح وتـم وضع أبواب درفئة وقد شككت الإصابة من حيث موقعها وطبيعتها والأداة المستعملة خطيرة على حياة المصاب ... هذه الأفعال الصادرة عن المتهم تدل دلالة أكيدة وقاطعة بأن نيته قد اتجهت إلى قتل المحجى عليه الطننين وإزهاق روحه بحليل استخدام الأداة قاتله بطبيعتها وحسب استعمالها وهي السكين التي تستعمل في مطبخ منزله وطعنه بها للمحجى عليه وبوقرة وفي منطقة قاتلة من جسمه وهي أعلى وأسفل الظهر بحيث أحدثت نزفاً دموياً واسترواح وأجريت له عملية درفئة إلا أنه والأسباب لا دخل لأرادته فيها لم تتحقق النتيجة المرجوة من فعلته والمتمثلة بالإسماف الفوري والتدخل والجراحي.

إلا أن المحكمة تجد أن الأفعال الصادرة عن المتهم جمعه تبين منها أن نية المتهم كانت آنية وبنيت لحظتها وساعتها ولم تكن مبيتة أو مصمم عليها ومخططاً لها حيث أن النيابة العامة لم تقدم أية بينة قانونية في هذه القضية تثبت أن نية المتهم على قتل المحجى عليه كانت مبيتة ومصمماً عليها أو مخططاً لها أو أن فعل الطعن الذي أقدم عليه المتهم قد حصل بعد تفكير هلاويء وبروية ولو لا حصول المشكلة بتاريخ الحادث لما أقدم المتهم على طعن المحجى عليه بالسكين وبالتالي فإن هذه الأفعال الصادرة عن المتهم إنما تشكل سائر أركان وعناصر جنابة الشروع بالقتل طبقاً للمادتين [٣٢٦ و ٧٠] عقوبات وليس جنابة الشروع بالقتل طبقاً للمادتين [٣٢٨/١ و ٧٠] عقوبات كما ذهبت إلى ذلك النيابة العامة في إسنادها.

إلا أن المحكمة تجد أن فعل الطعن بالسكين الذي قام به المتهم في منطقة أعلى الظهر وأسفل منتصف الظهر للمحجى عليه قد تم على أثر حضور المحجى عليه بعد توقيع الأخير على الإقامة الجبرية المفروضة عليه في قسم مكافحة المخدرات بمدينة العقبة ونزوله من سيارة الكسي التي يستقلها برفقة شاهدي

تتضمن المادة ٣٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المحاكم الجزئية في المناطق النائية والريفية...

- : في المادة ٣٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤

مادة ٣٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المحاكم الجزئية في المناطق النائية والريفية...

مادة ٣٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المحاكم الجزئية في المناطق النائية والريفية...

مادة ٣٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المحاكم الجزئية في المناطق النائية والريفية...

مادة ٣٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المحاكم الجزئية في المناطق النائية والريفية...

مادة ٣٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المحاكم الجزئية في المناطق النائية والريفية...

مادة ٣٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المحاكم الجزئية في المناطق النائية والريفية...

مادة ٣٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المحاكم الجزئية في المناطق النائية والريفية...

المتهم ... حصل مشكلة بيني وبين شقيق المتهم ... وحضر شقيقي و عدت إلى البيت ... حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر ذهبت لتوقيع الإقامة الجبرية بالسيارة ... التقيت بشقيق المتهم المدعو وشقيقه والمستهم وحصلت مشاجرة بيني وبين وأثناء المشاجرة ما شعرت إلا بطعنه في ظهره في ظهره من الخلف...التقت إلى الخلف فشاهدت المتهم خلفي وعندما قام المتهم بطمئي الطعنه الثانية تأكدت أنه من ضربني ... لم انتبه للأداة التي استعملها ... بعدها تم إسعافي للمستشفى ... تم وضع بريش بالرئة ... مكثت ستة أيام في المستشفى ... اسقط حقي الشخصي عن المتهم حصل زعيق بيني وبين المدعو شقيق المتهم في الشارع وأمام بيت أهل المتهم ... لم يكن أحد ممن أخواني موجود....[١].

والتي جاء فيها:-

أقوال المتهم

-٢-

الظنين ابن عمي ... يوم الحادث موضوع القضية كنت في بيتي فسي منطقة المحدود حيث اسكن أنا وأهل بيتي ...وردني اتصال من شقيقي وقال تعال لي عند بيت أهلي ... ذهبت إلى البيت ... جلست أنا وأخواني أمام البيت في الحوش ... سألت إثم المشكلة[فذكر لي أن الظنين ابن عمي وحضر وتمسك معالي وأن الظنين شتمه وأن المدعو شقيق الظنين حضر وحصل خلاف بينه وبين وأنه أخذ الظنين معه وغادر ... فاتصلت بالمدعو . شقيق الظنين وذكرت له إيا ابن عمي ما بدناش يصير بينا مشاكل وما في خلافات بينا[فذكر أنه سوف يتصل بشقيقه الآخر الذي يسكن بالقرب من منزل الظنين ... وفي هذه الأثناء تفاجئنا بحضور الظنين ينزل من سيارة تكسي وبرفقته ... وبدأ الظنين يغلط علينا بألفاظ بذيئة أو الله لأفعل بأخواتكرا والله لأبنيك نسواكورا[كان بحوزته الظنين سكنين أو موس وهدد شقيقي بهذه السكنين ... قام الأشخاص الذين برفقة الظنين بإبعاده ... وحاول التخلص منهم ... أسقط حقي الشخصي عنه....

٣- شهادة الرقيب / على الصفحة [٥] أمام المحكمة وجاء فيها ... أقوال المتهم المعروضة علي في ملف التحقيق المبرز ن/٢ تحمل توقيعني

ظهره ... قمت بإسماعله أنا والشاهد إلى المستشفى ... لم أسأله عن الذي طعنه ...

٨- ملف التحقيق المبرز [م/٨] بكامل محتوياته.

من خلال ما تقدم نجد أن محكمة الجنايات الكبرى قد ناقشت البيانات المقدمة مناقشة وافية وقامت باستخلاص الوقائع بصورة سائغة وسليمة بالاستناد إلى بيانات قانونية ونحن نؤيدها من حيث الوقائع .

وفي القانون نجد أن ما قام به المتهم من أفعال تمثلت بإقامه بإحضار سكنين من مطبخ منزله وطعنه للمجني عليه طعنتين من أعلى وأسفل الظهر بحيث نفذت إلى داخل جسم المجني عليه أحدثت نزفاً دموياً واسترواح وتم وضع أيوب درقعة وتشككات خطيرة على حياة المجني عليه هذه الأفعال تدل دلالة واضحة وأكدته بأن بيئة المتهم وليدته لحظتها واتجهت إلى قتل المجني عليه وإزهاق روحه كون الأداة المستعملة قاتلة بطبيعتها وهي سكنين مطبخ وطعن بها المجني عليه بقوة وأن موقع الإصابة أسفل الظهر وما نتج عنها من مضاعفات تقع في مقل من جسم المجني عليه إلا أن التداخل الجراحي حال دون تحقق النتيجة .

وعليه فإن أفعال المتهم تشكل الأركان والعناصر المكونة لجناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين [٣٢٦ و ٧٠] عقوبات .

أما عن القول بعدم توفر شرط المادة [٩٨] عقوبات .

فمن الرجوع للمادة [٩٨] عقوبات نجد ما تنص على ما يلي : -

[[... يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي اقدم عليها بسورة غضب شديد

نتاج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أنه المجني عليه]].

يستفاد من هذا النص ووفق ما استقر عليه قضاء محكمتنا أنه يشترط لاستفادة فاعل الجريمة من العذر المخفف تحقق الشروط التالية : -

١- أن يقوم المجني عليه بفعل غير محق ويقع على نفس الجاني.

